



توصيات حول منع العنف ضد النساء والفتيات  
الحوار الإقليمي بشأن السياسات في الشرق الأوسط  
وشمال أفريقيا

## برنامج " ما يصلح لمنع العنف ضد النساء والفتيات " (What Works): إحدات أثر واسع النطاق (Impact at Scale)

هو مبادرة مدتها سبعة أعوام تمولها وزارة الخارجية والكمونولث والتنمية بالمملكة المتحدة (FCDO) لتوسيع نطاق منع العنف ضد النساء والفتيات القائم على الأدلة والمستنير بالممارسة، وسيستثمر البرنامج 67.5 مليون جنيه استرليني لمنع العنف ضد النساء والفتيات (VAWG) والمساهمة في القضاء عليه من خلال ما يلي:

- التصميم والتنفيذ والتقييم الدقيق والمنهجي لمجموعة من نُهج توسيع نطاق جهود منع العنف وترجمة أدلة إثبات المفاهيم إلى برامج واستراتيجيات قوية وواسعة النطاق.
- تصميم نُهج جديدة لمنع العنف تستند إلى النظريات (الابتكار) وتجريبها واختبارها.
- تعزيز القدرات على المدى الطويل لتقديم برامج متطورة وقائمة على الأدلة لمنع العنف بين المنتفعين بالبرنامج، وحكومة المملكة المتحدة (لا سيما وزارة الخارجية والكمونولث والتنمية)، وحكومات البلدان النامية.
- استخدام الأدلة لتشجيع استجابة عالمية أكثر فعالية وأوسع نطاقاً لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

## معلومات عن البرنامج

أطلقت حكومة المملكة المتحدة المرحلة الثانية من برنامج "ما يصلح لمنع العنف ضد النساء والفتيات: التأثير على نطاق واسع" (What Works to Prevent Violence against Women and Girls: Impact at Scale) في التاسع والعشرين من نوفمبر/تشرين الأول 2021، وهو برنامج مُمولّهُ وزارة الخارجية والكونغرس والتنمية بالمملكة المتحدة ومؤسسة فورد لتوسيع نطاق الجهود القائمة على الأدلة المبذولة لمنع العنف ضد النساء والفتيات، والبناء على ما تم تنفيذه في المرحلة الأولى والتي أظهرت أن منع العنف ضد النساء والفتيات ممكن. وينفذ هذا البرنامج اتحاد من الشركاء: لجنة الإنقاذ الدولية، ومنظمة Raising Voices، وتعاونية Breakthrough/SAMYA، ومكتب التنمية الاجتماعية المباشر، وهيئة كير (CARE) الدولية، وتشارك هيئة كير (CARE) الدولية مع مكتب التنمية الاجتماعية المباشر في قيادة ركيزة المشاركة الخارجية والتأثير (EEI) بالنيابة عن أعضاء اتحاد الشركاء، وهي تهدف إلى تعزيز منع العنف ضد النساء والفتيات بوجه عام من خلال زيادة الاستثمار وزيادة استعمال الأدلة.

تواصلت هيئة كير (CARE) مصر مع أكثر من 30 منظمة لحقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في الفترة بين يونيو/حزيران وأغسطس/آب 2023، وبدأت سلسلة مشاورات مع 21 منظمة منها من أجل التخطيط لفعاليات الحوار الإقليمي بشأن السياسات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد أجريت مشاورات عبر الإنترنت مع منظمات حقوق المرأة من لبنان، وشمال شرق سوريا، وشمال غرب سوريا، وجنوب تركيا، والعراق، واليمن، والأردن، وفلسطين، ومصر.

أقيمت الفعالية بالحضور الشخصي على مدار ثلاثة أيام من الرابع والعشرين إلى السادس والعشرين من سبتمبر/أيلول 2023 في القاهرة، وعُيّن 13 مشاركًا للمشاركة في اللقاء الإقليمي الذي استمر لثلاثة أيام: 4 مشاركين من مصر، و4 مشاركين من الأردن، ومشاركتين من لبنان، ومشاركتين من فلسطين، ومشاركة من شمال غرب سوريا، وقد عرّفت جميع المنظمات التي شاركت في الحوار نفسها على أنها نسوية، وشاركت ثلاث منظمات أخرى لحقوق المرأة عبر الإنترنت في لقاءين، اثنتان من لبنان وواحدة من اليمن. أما اليوم الثالث فضم ممثلي المنظمات المانحة، ووكالات الأمم المتحدة، والأطراف المعنية الرئيسية من المنطقة. كما ضمت قائمة المشاركين في اليوم الثالث ممثلات عن سفارة كل من المملكة المتحدة، والسويد، وأستراليا، وكندا، وكذلك من الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق دُرية النسوي الإقليمي، وبوجه عام، تضمنت الفعالية 17 جلسة على مدار ثلاثة أيام، تضمنت اثنتان منها عروضًا تقديمية افتراضية.



## السياق

تشهد منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعضاً من أعلى معدلات العنف ضد النساء والفتيات على مستوى العالم<sup>2</sup>، وتكمن الأسباب الجذرية الرئيسية للعنف ضد النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عدم المساواة بين الجنسين وعلاقات القوة غير المتكافئة، وحسب منظمات حقوق المرأة المشاركة، تُعتبر الأعراف الاجتماعية الضارة والإرث الثقافي والتقاليد التي تحط من قيمة المرأة وتبجل الرجل، وطرق التفكير الأبوية، والأيديولوجيات الدينية المتطرفة، والقيود والثغرات التشريعية، والاحتلال والنزاعات، وعدم الاستقرار الاقتصادي أسباباً للعنف أيضاً. وبالإضافة إلى ذلك، يُشكل عدم الوصول إلى الموارد والمعلومات، والتوزيع غير المتكافئ للموارد، وعدم الاستقرار السياسي/الأزمات، ونقص الخدمات في البيئات الهشة، والنزوح، والتبعية الاقتصادية للمرأة وانخفاض مشاركتها في القوى العاملة، وارتفاع معدلات البطالة، وجائحة كوفيد-19، والكوارث الطبيعية مجموعة من عوامل الخطر والدوافع التي تؤدي إلى مزيد من العنف في مختلف بلدان المنطقة، وقد شهدت المنطقة زيادة في حدة العنف ضد النساء (مثل قتل من يرفض الزواج القسري)، كما ظهرت أشكال جديدة من العنف، على سبيل المثال العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي تيسره التكنولوجيا (TFGBV). وأدت الأيديولوجيات الأبوية وزيادة النزعة المحافظة إلى تراجع حقوق المرأة.

تستخدم منظمات حقوق المرأة استراتيجيات مختلفة في منع العنف ضد النساء والفتيات والتي تشمل توعية المجتمعات المحلية، وقوات الأمن، والشباب، وأطفال المدارس، والرجال، إلخ. بالإضافة إلى الحوارات الشبابية والبرامج المدرسية؛ على سبيل المثال النهج القائمة على اللعب، وإشراك رجال الدين وقادة الرأي، وتمكين المرأة والتثقيف في مجال الحقوق، وتدريب مختلف الشبكات والجهات المسؤولة وتعزيز قدراتها، واعتماد نهج متعدد القطاعات في تقديم الخدمات من خلال تغطية قطاعات الصحة، والدعم النفسي الاجتماعي، والأمن والقطاع القانوني، كما تستخدم المناصرة مع صانعي السياسات والمشرعين حول الإصلاح القانوني وإصلاح السياسات، والتعبئة المجتمعية بإشراك الناشطات والعمل من خلال الشبكات الوطنية والإقليمية، والحملات الرقمية لبرامج منع العنف ضد النساء والفتيات كجزء من استراتيجية وقائية أوسع وأكثر قوة. ومن هذا يتضح أن هناك تركيز أكبر على الوقاية الأولية من العنف في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وتعتمد هذه التدخلات على التدريب الجماعي، والتواصل الاجتماعي، والتعبئة المجتمعية، واستراتيجيات سبل العيش<sup>3</sup>.

سلط الحوار الإقليمي الضوء على الفجوة كبيرة في قاعدة الأدلة "العالمية" عن العنف ضد النساء والفتيات التي تتضمن أدلة محدودة أو معدومة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وينتج عن ذلك تصور بأن قاعدة الأدلة الحالية ليس لها صلة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ولا تشملها، على الرغم من وجود العديد من أوجه التشابه في واقع الأمر في دوافع العنف ضد النساء والفتيات في السياقات الإقليمية. ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية لهذه الفجوة الموجودة في قاعدة الأدلة العالمية في عائق اللغة؛ فمعظم مراجعات الأدلة العالمية لا تغطي إلا الوثائق المكتوبة باللغة الإنكليزية، وبالتالي تميل كفة قاعدة الأدلة نحو المناطق الناطقة باللغة الإنكليزية. ومع ذلك، فقد أدى ذلك بالنسبة للبلدان الناطقة بالعربية إلى استبعاد شبه كامل من قاعدة الأدلة المعترف بها عالمياً. وقد تكون هناك أيضاً ندرة نسبية في الأدلة الواردة من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بسبب نقص الاستثمار في منع العنف ضد النساء والفتيات، أو نقص الاستثمار في التقييمات، أو عدم وجود نهج فعالة. وتتضمن الاستراتيجيات التي ذكرتها المشاركات أنها تُستخدم بانتظام في منع العنف ضد النساء والفتيات عناصر مشتركة مع النهج الفعالة. لكن من المرجح أنها ستتعزيز من خلال التعامل مع الأدلة والدروس المستفادة من المناطق الأخرى، بالإضافة إلى الدروس الإقليمية المستفادة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والأسئلة التي تتناولها هذه الورقة هي كيف يمكن لمنظمات حقوق المرأة الحفاظ على دورها وتوسيع نطاقه في استراتيجيات منع العنف ضد النساء والفتيات؟ وكيف يمكن للمرحلة الثانية من برنامج "ما يصلح لمنع العنف ضد النساء والفتيات" (What Works II) والمنظمات غير الحكومية/الوكالات المانحة الدولية أن تدعم منظمات حقوق المرأة في تنفيذ استراتيجيات فعالة وقائمة على الأدلة لمنع العنف ضد النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؟





## أولاً: توصيات لبرنامج "ما يصلح لمنع العنف ضد النساء والفتيات" للعمل مع منظمات حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على منع العنف ضد النساء والفتيات:

1. تقديم جلسة متعمقة عبر الإنترنت حول الأدلة العالمية والنُهج الفعالة لمنع العنف ضد النساء والفتيات للمنظمات المشاركة وقائمة أوسع نطاقاً من منظمات حقوق المرأة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
2. تمويل شبكة إقليمية لحقوق المرأة من أجل (أ) وضع مسرد إقليمي للمصطلحات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات باللغة العربية يتجنب إثارة ردود فعل عكسية ويكون قابلاً للتطبيق على الصعيد الإقليمي مع الالتزام بالمفاهيم، و(ب) مراجعة مسودات الترجمات العربية لمنشورات برنامج "ما يصلح لمنع العنف ضد النساء والفتيات" قبل النشر.
3. ترجمة الأدلة والأدوات الرئيسية القائمة إلى اللغة العربية.
4. تقديم منح للتنفيذ والبحث في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتوسيع قاعدة الأدلة.
5. إجراء اتصالات مع الجهات المانحة الأخرى حول الحاجة الملحة للاستثمار في منع العنف ضد النساء والفتيات وزيادة الأدلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
6. تيسير إنشاء مجموعة تعليمية نصف سنوية للجهات المانحة حول منع العنف ضد النساء والفتيات في المنطقة، بما في ذلك المشاركة المباشرة مع منظمات حقوق المرأة.
7. استكشاف آليات للتعليم والتنسيق الإقليميين، على سبيل المثال إنشاء شبكة من الممارسين لمنع العنف ضد النساء والفتيات في المنطقة أو وضع قائمة بريدية حول منع العنف ضد النساء والفتيات في المنطقة لمشاركة الموارد.

## ثانياً: توصيات لمنظمات حقوق المرأة لمواصلة عملها في مجال منع العنف ضد النساء والفتيات في المنطقة:

1. المناصرة وتعزيز القدرات - تعمل منظمات حقوق المرأة على إشراك الجهات المانحة والحكومات في التزاماتها تجاه الدعوة إلى العمل (AtC) والتنفيذ الميداني للدعوة إلى العمل (IFAC) وإخضاعهم للمساءلة، ويمكنها أيضاً إشراك الشبكات/المنصات الوطنية والإقليمية من أجل المناصرة وتغيير السياسات والبناء على الأطر القانونية القائمة للاستفادة من الدعم المتزايد لمنظمات حقوق المرأة والمساواة الجندرية.
2. اعتماد نُهج قائمة على الأدلة في منع العنف ضد النساء والفتيات - تتمتع منظمات حقوق المرأة في المنطقة بتاريخ طويل من العمل على منع العنف ضد النساء والفتيات، وتعتمد استراتيجيات مختلفة لمنع، ومع ذلك، فإنها تحتاج إلى استخدام المؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية لقياس تأثير هذه الاستراتيجيات، وينبغي تطبيق هذه المؤشرات على المستويات الأربعة للنموذج الاجتماعي البيئي (الفرد، والعلاقات، والمجتمع المحلي، والمجتمع الكبير). وفي الوقت نفسه، مراعاة معظم المؤشرات المتعلقة بحقوق المرأة والمساواة الجندرية والوكالات الدولية مثل البنك الدولي. ولا توجد مؤشرات إقليمية تعكس الاحتياجات والإنجازات في السياق العربي، ومن المهم أيضاً استثمار الوقت في تقييم المنهجيات الواعدة لمنع العنف ضد النساء والفتيات والاستفادة من النماذج الإيجابية ومن أدلة النُهج الفعالة التي تم تقييمها في مناطق أخرى.
3. بناء الشبكات الإقليمية والعالمية - يمكن لمنظمات حقوق المرأة تبادل الخبرات والمعرفة من خلال المشاركة في المنصات أو المبادرات الإقليمية أو العالمية.
4. الاستثمار في النُهج الواعدة لمنع العنف ضد النساء والفتيات - كانت الفجوة بين الجنسين في المشاركة في القوى العاملة (6002-3202) في أدنى مستوياتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ فقد بلغ متوسطها على المستوى الإقليمي ثلاثون بالمائة (30%)، وبالتالي، سيساعد الاستثمار في مشاركة المرأة في القوى العاملة في سد هذه الفجوة، كما أن الاستثمار في حملات وسائل التواصل الاجتماعي أمر ضروري.

## ثالثاً: توصيات للوكالات المانحة لبناء شراكات فعالة مع منظمات حقوق المرأة في المنطقة:

1. فهم السياق المحلي – فهم ديناميات العنف ضد النساء والفتيات والأسباب الجذرية له أمر ضروري لمنع العنف ضد النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وبالتالي، من المهم الاستماع إلى هذه المنظمات والتشاور معها بانتظام لفهم السياق وما تحتاج إليه النساء والفتيات حقاً من أجل منع حدوث العنف والمشاركة في وضع برامج مستمدة مع السياقات المحلية لمنع العنف ضد النساء والفتيات.
2. استخدام اللغة العربية عند مخاطبة منظمات حقوق المرأة في المنطقة – عقد الاجتماعات مع منظمات حقوق المرأة هذه باللغة العربية وضمان تقديم خدمات الترجمة الملائمة أمر ضروري. ومن شأنه ترجمة المؤلفات/البحوث القائمة من مناطق أخرى إلى اللغة العربية وتبادل المؤلفات الموجودة بالفعل باللغة العربية لتبادل المعرفة والتعلم أن تعزز الشمولية. وهذا سيدعم دمج البحوث؛ على سبيل المثال تحليل النوع الاجتماعي، كجزء من جميع برامج منع العنف ضد النساء والفتيات التي تقوم بها الجهات المانحة لفهم الواقع بشكل شامل. ويجب تكييف المصطلحات المتعلقة بالعنف ضد المرأة والفتيات مع متطلبات المنطقة حتى تتمكن الحكومة والمجتمعات المحلية من فهم المفاهيم. فهناك جهات اتصال مختلفة في المنطقة (رابطة التنمية الإنسانية) قد وضعت بالفعل أدوات تحتاج إلى التكييف والتوطين مع السياق العربي والمحلي. فضلاً عن هذا فإن وضع النهج الحالية لمنع العنف ضد النساء والفتيات في سياقها المحلي سيؤدي إلى زيادة الشعور بالملكية. وكل هذا يتطلب العمل مع منظمات حقوق المرأة باستمرار لتحقيق هذا الهدف.
3. رسم خرائط الخدمات – من المهم أن تكون هناك عملية منتظمة لرسم خرائط الخدمات ومقدمي الخدمات في كل بلد في المنطقة لمعرفة ما تفعله منظمات حقوق المرأة وأماكن تواجدها فيما يتعلق بمنع العنف ضد النساء والفتيات أو الاستجابة له، عندما يكون من الآمن فعل ذلك. وهذا من شأنه أن يساعد الجهات المانحة على توسيع نطاق الأنشطة القائمة وتحديد وإقامة شراكات جديدة مع منظمات حقوق المرأة المحلية.
4. بناء العلاقات وتعزيز إمكانية الوصول – رفع مستوى الوعي حول أدوار المنظمات غير الحكومية الدولية والوكالات المانحة وأنشطتها في إنهاء العنف ضد النساء والفتيات في المنطقة وتوليف طرائق الشراكة، والنهج، ومعايير الاختيار، والمتطلبات، وينبغي الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية لتكون أكثر وضوحاً، وتيسراً، وسهولة لمنظمات حقوق المرأة. ومن أمثلة نشر الوعي بفرص التمويل الحالية في المنطقة هو تمويل وزارة الشؤون الخارجية الكندية (CAG) للمنظمات الصغيرة، وبناءً على تجربة برنامج "ما يصلح لمنع العنف ضد النساء والفتيات"، فإن التمويل متعدد السنوات لثلاث سنوات على الأقل، بما في ذلك مرحلة البداية، مطلوب لبرامج منع العنف ضد النساء والفتيات التي تسعى إلى تغيير الأعراف الاجتماعية المؤدية للعنف<sup>5</sup>.
5. التمويل المرن وطويل الأجل – يُوصى باعتماد نهج مرنة للتمويل تتعامل مع البرامج والمنظمات بدلاً من المشروعات المخصصة، وإشراك ممثلي منظمات حقوق المرأة في خطوات البرامج المختلفة، واعتماد برامج متعددة السنوات، ودمج منع العنف ضد النساء والفتيات كجزء من حزمة خدمات شاملة لمنع العنف ضد النساء والفتيات، وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي مراعاة المرونة في متطلبات الإبلاغ، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالمنظمات غير الرسمية.
6. المساءلة والمُتَابَعَة – الاعتراف بعمل منظمات حقوق المرأة وتقديم تعليقات موضوعية حول مدخلاتها حيثما أمكن ذلك، وسيؤدي ذلك إلى بناء الثقة وفرص التعاون في المستقبل.
7. إقامة علاقات قوية مع السلطات الوطنية والحفاظ عليها – بناء علاقات قوية مع الحكومات الوطنية أمر بالغ الأهمية للحفاظ على عمل منظمات حقوق المرأة المحلية. ويمكن فعل ذلك من خلال فهم السياق المحلي والأعراف المقبولة، والتقاليد الثقافية، والإطار القانوني لكل بلد في المناطق، وكذلك، متابعة المبادرات الحكومية لدعم حقوق المرأة والبناء عليها. وسيؤدي ذلك إلى خلق بيئة من الثقة وإلى مزيد من التعاون بين منظمات حقوق المرأة والسلطات المحلية وعمل مستدام لمنظمات حقوق المرأة. ومن شأن تعزيز المحادثات الثنائية بين الحكومات والجهات المانحة أن يشجع الحكومات على الدفع باتجاه المساواة الجندرية، ويمكن للجهات المانحة أيضاً ربط تمويلها للحكومة بسجل حقوق الإنسان.
8. السلامة والحد من المخاطر – منع العنف ضد النساء والفتيات ليس مناسباً أو ممكناً على الدوام في حالات الطوارئ، ومن المهم أيضاً أن تعمل الوكالات المانحة مع منظمات حقوق المرأة والكيانات المحلية الأخرى مثل الوكالات الإنسانية للاتفاق على نوع الإجراء المطلوب في الاستجابة لحالات الطوارئ. ويمكنهم جميعاً العمل معاً لوضع خطط السلامة واستراتيجيات الحد من المخاطر التي تعطي الأولوية لاحتياجات النساء والفتيات، وتشكل المساحات الآمنة للنساء والفتيات (SSGW) أمثلة جيدة على الأدوات التي تساعد النساء والفتيات على الالتقاء والتعبئة.

9. بناء الشراكات والشبكات الإقليمية – سيؤدي عبور الحدود وبناء العلاقات بين مختلف منظمات حقوق المرأة في المنطقة إلى خلق فرص جديدة للتعلّم وتعزيز القدرات، ويُمكن للمُنظّمات غير الحكومية الدولية والوكالات المانحة الاستثمار في الشراكات المحلية الناجحة وتعزيز مبادرات ومنصات الحوار الإقليمي لمنظمات حقوق المرأة. ويمكن أن يحدث هذا أيضاً من خلال تعزيز التعاون والشراكات في المنطقة بين منظمات حقوق المرأة والحكومات والجهات المانحة ومن خلال الاستفادة من برامج التمكين الحالية في المنطقة لتوسيع نطاق برامج منع العنف ضد النساء والفتيات؛ على سبيل المثال برامج حقوق العمل الحالية أو سياسة الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي بشأن العنف ضد المرأة.



## المصادر الموصىء بها

- آرانغو، ديانا جاي.؛ ومورتون، ماثيو؛ وجيناري، فلوريزا؛ وكيبليسوند، سفينونغ؛ والسبيرغ، ماري. 2014. "تدخلات لمنع العنف ضد النساء والفتيات أو الحد منه: مراجعة منهجية للمراجعات". البنك الدولي، واشنطن العاصمة. <http://hdl.handle.net/10986/21035> الترخيص: CC BY 3.0 IGO.
- تقرير هيئة كير (CARE) "النوع الاجتماعي وتوطين المساعدات" (2017).
- هيئة كير (CARE) "لحماية شرفها": زواج الأطفال في حالات الطوارئ - الخلط القاتل بين حماية الفتيات والعنف الجنسي". هيئة كير (CARE) "النوع الاجتماعي والحماية في السياقات الإنسانية: سلسلة القضايا الحرجة"، رقم 1. لندن، (2015)
- هيئة كير (CARE) "أين النساء؟ الغياب الواضح للنساء في فرق وخطط الاستجابة لكوفيد-19- ولماذا نحتاج إليهن" (2020): [https://insights.careinternational.org.uk/media/k2/attachments/CARE\\_COVID-19-womens-leader-ship-report\\_June-2020.pdf](https://insights.careinternational.org.uk/media/k2/attachments/CARE_COVID-19-womens-leader-ship-report_June-2020.pdf)
- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، "موجز السياسات العامة حول معيار العناية الواجبة وأوامر الحماية للتصدي للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية"، بيروت، 2018: معيار العناية الواجبة وأوامر الحماية للتصدي للعنف ضد المرأة في المنطقة العربية (uneswa.org)
- الإسكوا، "إعادة التفكير في اللامساواة في البلدان العربية"، بيروت، لبنان، 2019.
- "دليل النوع الاجتماعي في مجال العمل الإنساني" الصادر عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، 2018.
- آر جوكس، وإس ويلان، وإل هايز، وإل واشنطن، وإن شاي، وآيه كير-ويلسون، وإن كريستوفيدز، "عناصر التصميم والتنفيذ الفعالة في تدخلات منع العنف ضد النساء والفتيات - موجز الأدلة"، برنامج "ما يصلح لمنع العنف ضد النساء والفتيات" (What Works)، الوكالة البريطانية للتنمية الدولية UKAid، يناير/كانون الثاني 2020، <http://www.what-works.org/what-works-2020>، <http://www.brief-effective-design-and-implementation-briefweb25-02-20.pdf> (prevention-collaborative.org).
- اليونيسف، "المساواة الجندرية في العمل الإنساني - موجز التعلم والقائمة المرجعية للتعلم - إقامة الشراكة مع المنظمات التي تقودها النساء والفتيات"، UNICEF - Action Brief - Engaging Local WGLOs.pdf.
- اليونيسف، التقرير الإقليمي: تحليل الأوضاع التي تعيشها النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية - مراجعة على مدار 10 أعوام من 2010 إلى 2020، [http://www.menawomenandgirlsanalysis.org/Situational\\_Analysis\\_of\\_Women\\_and\\_Girls\\_in\\_MENA\\_and\\_Arab\\_States\\_Region\\_-\\_English.pdf](http://www.menawomenandgirlsanalysis.org/Situational_Analysis_of_Women_and_Girls_in_MENA_and_Arab_States_Region_-_English.pdf) (menawomenandgirlsanalysis.org)
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حقائق وأرقام: إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، <https://arabstates.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/facts-and-figures-0>
- فان فيسيل وآخرون. 2021. "ديناميات المجتمع المدني: تشكيل الأدوار والتنقل في السياقات.
- المنتدى الاقتصادي العالمي، "تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2023"، الفجوات بين الجنسين في القوى العاملة - تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2023 | المنتدى الاقتصادي العالمي (weforum.org).

## ملاحظات ختامية

- 1 وكجزء من تنفيذ ركيزة المشاركة الخارجية والتأثير، تعمل هيئة كير (CARE) مصر مع هيئة كير (CARE) المملكة المتحدة لتنفيذ أنشطة المشروع، وهيئة كير (CARE) مصر مسؤولة بالتحديد عن تنفيذ الأنشطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وتعمل مع هيئة كير (CARE) المملكة المتحدة، وشركائها في اتحاد كير (CARE)، والأعضاء الآخرين في اتحاد شركاء المرحلة الثانية من برنامج "ما يصلح لمنع العنف ضد النساء والفتيات" (What Works 2) على تنسيق الأنشطة والتدخلات ذات الصلة وتنظيمها.
- 2 هيئة الأمم المتحدة للمرأة، حقائق وأرقام: إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، <https://arabstates.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/facts-and-figures-0>
- 3 أرانغو، ديانا جاي.؛ ومورتون، ماثيو؛ وجيناري، فلوريزا؛ وكيبليسوند، سفينونغ؛ والسبيرغ، ماري. 2014. "تدخلات لمنع العنف ضد النساء والفتيات أو الحد منه: مراجعة منهجية للمراجعات". البنك الدولي، واشنطن العاصمة. <http://hdl.handle.net/10986/21035> الترخيص: CC BY 3.0 IGO.
- 4 اليونيسيف، التقرير الإقليمي تحليل الأوضاع التي تعيشها النساء والفتيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة الدول العربية – مراجعة على مدار 10 أعوام من 2010 إلى 2020، [http://menawomenandgirlsanalysis.org/Situational\\_Analysis\\_of\\_Women\\_and\\_Girls\\_in\\_MENA\\_and\\_Arab\\_States\\_Region\\_-\\_English.pdf](http://menawomenandgirlsanalysis.org/Situational_Analysis_of_Women_and_Girls_in_MENA_and_Arab_States_Region_-_English.pdf)
- 5 آر جوكس، وإس ويلان، وإل هاييز، وإل واشنطن، وإن شاي، وآيه كير-ويلسون، وإن كريستوفيدز، "عناصر التصميم والتنفيذ الفعالة في تدخلات منع العنف ضد النساء والفتيات – موجز الأدلة"، برنامج "ما يصلح لمنع العنف ضد النساء والفتيات" (What Works)، الوكالة البريطانية للتنمية الدولية UKAid، يناير/كانون الثاني 2020، [http://prevention-collaborative.org/What-Works\\_2020\\_BRIEF\\_Effective-design-and-implementation-BRIEFweb25-02-20.pdf](http://prevention-collaborative.org/What-Works_2020_BRIEF_Effective-design-and-implementation-BRIEFweb25-02-20.pdf)



**WhatWorks**  
TO PREVENT VIOLENCE

🐦 @WW2preventVAWG

To find out more, please visit our website:  
<https://ww2preventvawg.org/>